التجارة والنمو وفرص العمل

التكامل التجاري الوثيق يحقق مزيدا من النمو وفرص العمل لبلدان الشرق الأوسط

عامل يجمع الشعير في الجزائر

تأخرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عن اللحاق بركب اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في مجالي النمو الاقتصادي والتجارة على مدار العقدين الماضيين، ولم تكن التجارة في هذه البلدان بمثابة المحرك القوي للنمو مقارنة بالبلدان الأخرى. ولا غرابة في أن فتور النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدى إلى تقييد نمو التوظيف الذي لم يواكب تزايد القوى العاملة السريع.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل الصادرات في منطقة MENA أدنى كثيرا من المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪)

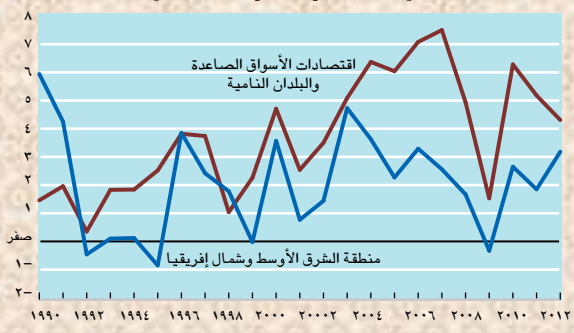

(صادرات السلع الأساسية عدا النفط، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

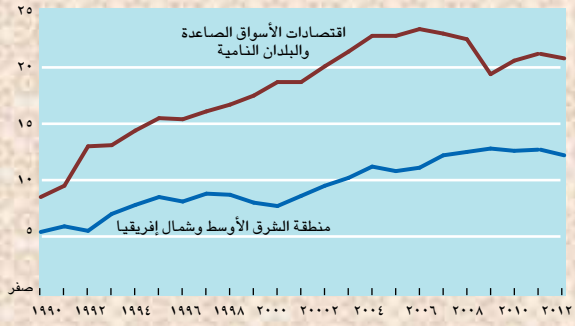

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

النفاذ إلى الأسواق

تقييد التجارة هو من المشكلات الكبيرة التي تقف عائقا أمام النمو في المنطقة. ورغم ما تم تنفيذه من إصلاحات جمركية كبيرة فقد ظلت معدلات تقييد التجارة مرتفعة. فقد قام معظم بلدان المنطقة المستوردة للنفط بترشيد التعريفة الجمركية وخفضها خلال العقدين الماضيين، غالبا في إطار اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لكن التعريفات الجمركية في البلدان المستوردة للنفط لا تزال مرتفعة، حيث سجلت متوسطا قدره ١٠٪ تقريبا في عام ٢٠١١.

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من قيود هائلة في التجارة من بين البلدان المشمولة في المسح والبالغ عددها ١٣٩ بلدا.

(حواجز التجارة الكلية، مصنفة على مقياس من ١ إلى ١٤٤، حيث يمثل ١ أقل درجة من التقييد)

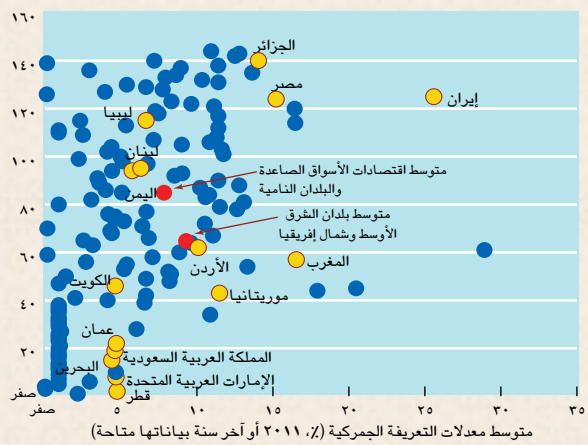

متوسط معدلات التعريفة الجمركية (٪، ٢٠١١ أو آخر سنة بياناتها متاحة)

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٢-٢٠١٣.

حركة العمليات في ميناء خليفة بن سلمان في مدينة الحد البحرينية.

أوروبا هي من أهم وجهات الصادرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، ٪ من مجموع الصادرات، ٢٠١١)

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة.
[1] مصر والأردن ولبنان وسوريا.
[2] الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

التكامل الإقليمي

لا تزال التجارة، وخاصة في بلدان شمال إفريقيا، موجهة في الأساس نحو أوروبا، وبالتالي حققت المنطقة استفادة طفيفة نسبيا من النمو المرتفع في العديد من السواق الصاعدة. ومن شأن تعميق التكامل التجاري مع الأسواق الدولية أن يعطي المنطقة دفعة اقتصادية كبيرة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن زيادة انفتاح المنطقة إلى ما يعادل مستوى الانفتاح في آسيا الصاعدة من شأنه زيادة نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بحوالي نقطة مئوية كاملة. كذلك تدخل بلدان المنطقة المستوردة للنفط في معاملات تجارية محدودة فقط مع جيرانها المباشرين، ونظرا للقرب الجغرافي فيما بين هذه البلدان (حيث تشكل المسافة واحدا من أهم محددات التبادل التجاري) فإنها قادرة على زيادة صادراتها بحوالي ٥٠٪ عن مستواها الحالي.

لا تزال التجارة منخفضة للغاية داخل المجموعات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(حصة الصادرات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة، ٢٠١١ أو آخر سنة بياناتها متاحة)

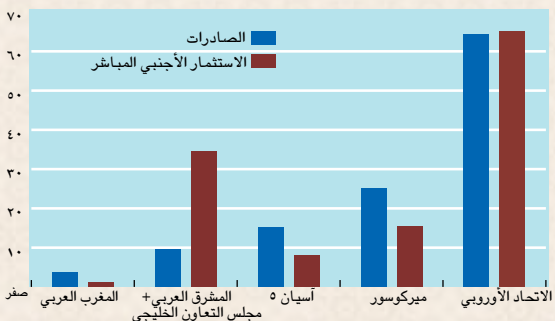

المصادر: رابطة أمم جنوب شرق آسيا («آسيان»)؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
ملحوظة: تتألف منطقة المغرب العربي من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس؛ وتتألف منطقة المشرق العربي+مجلس التعاون الخليجي من مصر والأردن ولبنان وسوريا والبحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ وتضم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي؛ وتتألف رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخمسة (آسيان–٥) من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

إعداد أمين ماتي من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي. ويستند النص والرسوم البيانية إلى تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (إصدارات مختلفة).